

حكومة الليكود: بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني

أحمد سامح الخالدي

حسين جعفر آغا

أبرزت المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية الدامية في أيلول/سبتمبر الماضي جوانب مهمة من منهج الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل وأسلوب تعامله مع الجانب الفلسطيني. والحقيقة أن سمات حكومة الليكود وخصائصها المميزة كانت بدأت تتكشف حتى قبل الأزمة الأخيرة ومنذ وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم، إذ ساهم الأثر التراكمي لمنهج نتنياهو وأسلوبه مساهمة حيوية ومباشرة في تفجير الأزمة وتفاقمها. وإذ يمكن القول إن هنالك جملة من العوامل البنيوية المؤثرة في طبيعة الحكومة الإسرائيلية وتركيباتها الداخلية والخلفية السياسية والذهنية التي تقوم عليها، فإنه يبدو كذلك أن فرص الانفراج الحقيقي في مجمل العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية السياسية والتفاوضية باتت تعتمد إلى حد بعيد على إمكان تجاوز الخصائص المميزة للحكومة الإسرائيلية وتعديل مسلكها بما يتلاءم مع متطلبات التقدم الفعلي في المفاوضات والوصول إلى تسوية سياسية نهائية للنزاع.

خصائص في الشكل

هنالك مجموعة من الخصائص المتعلقة بشكل الحكومة الليكودية – اليمينية وطبيعتها وتركيباتها الداخلية، بما في ذلك موقع رئيس الحكومة فيها. ومن أهم هذه الخصائص "الشكلية" ذات التأثير في المسار الفلسطيني:

الجهل السياسي

وصل الائتلاف اليميني إلى الحكم على خلفية من الجهل السياسي شبه التام للجانب العربي عامة وللجانب الفلسطيني على وجه التحديد. فباستثناء بعض الاتصالات الأولية بالأردن، لم يقم اليمين الإسرائيلي – لأسباب سياسية وعقائدية ونفسية مختلفة – بأي محاولة جادة للانفتاح أو للتعاون مع الجانب العربي – الفلسطيني بصورة مباشرة أو غير مباشرة طوال الأعوام الأخيرة. ومن هنا، وبخلاف معسكر اليسار/حكومة حزب العمل، تكاد الحكومة الحالية تكون "جاهلة" كلياً، لا حيال طبيعة البنية السياسية الفلسطينية والقوى والشخصيات الفاعلة فيها، والدوافع

والهموم التي تحركها فحسب، بل أيضاً حيال مجمل التركيبة الإقليمية المؤثرة في النزاع في المنطقة. ويجدر هنا تمييز توافر المعلومات الاستخباراتية، مهما تكن دقتها، من الفهم الحقيقي لماجريات الأمور؛ فالجهل الليكودي ليس ناجماً عن قلة المعلومات بشأن الفلسطينيين والعالم العربي، بل عن قلة التفهم للجانب العربي بصورة عامة. وهكذا، وعلاوة على احتمالات التوتر والتفجير الكامنة في المواقف السياسية والعقائدية لدى الليكود وقياداته، يأتي عنصر "الجهل" ليزيد في احتمالات سوء الفهم وردات الفعل "الفطرية" المتسارعة لدى الطرفين، وليصعب من قدرة أي منهما على إدارة الأزمات واحتوائها، كما دلّت على ذلك بوضوح الأحداث المؤدية إلى مواجهة أيلول/سبتمبر الماضي.

عدم الخبرة بالحكم

باستثناء القليل من الوزراء، أمثال أريئيل شارون ودافيد ليفي، فإن الحكومة الليكودية ككل تتميز بافتقارها إلى خبرة سياسية. فمن اللافت أن الحكومة الحالية تضم نسبة عالية من الوجوه الشابة غير المخضمة، كما أن نتنها هو نفسه لا يمتلك سجلاً سياسياً حقيقياً يذكر، لا في الحكم ولا حتى في المعارضة. وبصورة عامة، يمكن القول إن حكومة نتنها هو هي حكومة مبتدئين، سيحاول رئيس الحكومة فيها التعلم من خلال التجربة والخطأ. ويشكل مزيج الجهل والخبرة المنقوصة مزيجاً خطراً يزيد في احتمالات عدم الاستقرار في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي إمكانات الانزلاق نحو التآزم والتصادم. ومن ناحية أخرى، قد تتيح هذه الثغرات في خبرة الحكومة الحالية المجال أمام الوزراء المخضمين الحقيقيين، أمثال شارون، للتسلل إلى مراكز السلطة والقرار، والتسلط على أدوات الحكم بصورة غير مباشرة. وليس من المستبعد كلياً أن يحاول شارون وحلفاؤه تكرار تجربة حرب لبنان سنة ١٩٨٢ في هذا المجال، بحيث يتم قيادة الحكومة "من الخلف" بالتعارض مع رئيس الحكومة نفسه. وقد تأخذ هذه المسألة طوراً جديداً من الخطورة في حال تجدد القتال الفلسطيني - الإسرائيلي، وازدياد الضغوط على نتنها هو من داخل حكومته في اتجاه التصعيد العسكري المبرح ضد الجانب الفلسطيني.

غياب الطواقم الملائمة

تبدو حكومة الليكود أنها تفتقر إلى الطواقم والكوادر السياسية القادرة على إدارة شؤون الدولة وتحمل مسؤوليات التفاوض مع الفلسطينيين. وقد تسبب ذلك بالتأخير المتكرر في ترتيب اللقاءات الرسمية وإعادة تحريك وتنظيم الأطر واللجان التفاوضية المتفق عليها مع الجانب الفلسطيني. وإذ تعكس مسألة غياب الطواقم الملائمة منهج رئيس الحكومة نفسه، وهو المنهج القائم على حصر دائرة صنع القرار ضمن قاعدة

ضيقة من المستشارين المقربين (غير المخضرمين بدورهم)، فإن من الواضح أن حكومة الليكود لا تملك الجاهزية العامة فيما يتعلق بالعملية السياسية - التفاوضية ككل.

وليس واضحاً تماماً ما إذا سيتم تصحيح هذا الخلل إلى حد ما نتيجة مشاركة كثير من الفنيين والمهنيين الإسرائيليين المدنيين والعسكريين في محادثات إيرن، التي عقبها مواجهة أيلول/سبتمبر الماضي.

عدم استخدام الخبرات القائمة

بالتوافق مع عامل انعدام الجاهزية، هنالك استبعاد واضح لمجمل الخبرات الإسرائيلية القائمة في مجال التعامل مع الجانب الفلسطيني. وفي حين أن من الطبيعي أن يبتعد رئيس الحكومة الجديد عن الشخصيات والدوائر المحسوبة على حزب العمل، أو عن تلك التي تنطلق من فرضيات سياسية وعقائدية متناقضة مع مواقفه وتصوراتها الخاصة، فإن استبعاد الخبرات القائمة في وزارتي الخارجية والدفاع، وعدم ثقة رئيس الحكومة بهذين القطاعين اللذين شكّلا قوام الذراع التفاوضية الإسرائيلية خلال العهد السابق، أديا إلى تقطع في استمرارية الطواقم التفاوضية، وإلى ضرورة قيام الطواقم الجديدة "بالتعلم من نقطة الصفر" تقريباً.

وتشير مشاركة العسكريين وغيرهم من الأجهزة الإسرائيلية المعنية في محادثات إيرن إلى محاولة سد هذا الخلل في نمط عمل الحكومة الإسرائيلية، من دون أن يتضح ما إذا كانت هذه المحادثات كفيلة بإعادة بناء مخزون حقيقي من الخبرات الإسرائيلية الفعالة في العملية التفاوضية.

اختلاف في الصلاحيات

داخل الجهاز الحكومي

إن بين مختلف الأجهزة الحكومية المعنية بالملف الفلسطيني تضارباً وصراعاً بشأن الصلاحيات. وقد حاول نتنياهو في المراحل الأولى من العهد الجديد مركزة عملية صنع القرار إلى أبعد حد، وذلك عبر استبعاد المؤسسة الأمنية ووزارة الخارجية والالتفاف حولهما من خلال إنشاء مجلس لـ "الأمن القومي". لكن هذه العملية باءت بالفشل بسبب صعوبة فرض مثل هذا الإطار على المؤسسات والبيروقراطيات الراسخة القائمة. وإذا كان يبدو أن رئيس الحكومة سيحاول زيادة حرية عمله من خلال ديوان رئيس الحكومة الخاص، فإن ذلك لن يقلل على الأرجح احتمالات الخلافات المستمرة بشأن الصلاحيات والنفوذ بين مختلف الدوائر الرسمية؛ وستنعكس هذه الخلافات على فرص استقرار المنهج التفاوضي الإسرائيلي خلال الفترة المقبلة. لكن في المقابل،

ربما تدفع أحداث أيلول/سبتمبر في اتجاه إعادة فرز جديد للصلاحيات السياسية - التفاوضية داخل الأجهزة الحكومية، ولا سيما مع عودة المؤسسة العسكرية إلى الواجهة التفاوضية.

استخدام العناصر والشخصيات "المعتدلة" في المهمات السياسية - التفاوضية

يبدو نتنياهو، في محاولة نفي صفة "التطرف" عن سياساته، أنه مستعد لتعيين الشخصيات والعناصر غير المحسوبة على الأجنحة أو الدوائر الحزبية المعهودة، أو حتى على حزب الليكود نفسه، في المراكز التنفيذية الحساسة. فقد عينَ رئيس الأركان السابق دان شومرون، المنتمي إلى تيار "الطريق الثالث" والمحسوب على الخط الوسطي - الحمائي في إسرائيل بصورة عامة، رئيساً للجنة المتابعة مع الفلسطينيين. وعينَ الأكاديمي السابق دوري غولد مستشاراً خاصاً لرئيس الحكومة وأناط به كثيراً من المهمات السياسية - الدبلوماسية الصعبة والحساسة. ويشكل التعيينان كلاهما مثالين لاستعداد نتنياهو للابتعاد عن الوجوه العقائدية التقليدية في الليكود، وإبراز وجهه البراغماتي في المقابل. لكن إذا كان مثل هذين التعيينين يهدف إلى تحسين صورة رئيس الحكومة على الصعيد الخارجي، وتوسيع هامش المناورة، وزيادة تحرره من القيود والحسابات الحزبية والبيروقراطية على الصعيد الداخلي، فإن طبيعة المفاوضات الناجمة عن مواجهة أيلول/سبتمبر، وإمكان تكثيف هذه المفاوضات وتوسيعها فيما بعد، قد يدفعان نتنياهو إلى ضرورة الاعتماد المتزايد على القنوات والأجهزة المعهودة من داخل الأجهزة الحكومية، والحد من قدرته على تجاوزها.

غياب الطرح الحكومي الموحد

ليس ثمة داخل الحكومة الإسرائيلية طرح موحد حيال الجانب الفلسطيني. والواقع أن الائتلاف اليميني الحاكم يضم عناصر متباعدة جداً في أولوياتها ورؤاها، كما أن حزب الليكود نفسه يفتقر إلى الانسجام المستقر بين أقطابه ووجهاته المختلفة. وإذا كان صحيحاً أنه لا بد لأي ائتلاف سياسي من أن يقوم على قاعدة الحد الأدنى المشترك، فإن الائتلاف الإسرائيلي اليميني الحاكم يبقى عرضة للتقلبات الحادة بين القوى المؤتلفة. وليس من المستبعد أن يواجه نتنياهو أزمات متكررة تعرض الائتلاف للتفكك، لا بسبب الاختلاف المحتمل في كيفية التعامل مع الجانب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً نتيجة التعارض بين أطراف الائتلاف بشأن طيف من القضايا الساخنة الأخرى (النزاع الديني - العلماني؛ خلافات تتعلق بعملية الخصخصة في الاقتصاد؛

الاختلافات الشخصية داخل الليكود مع شارون أو مع ليفي، إلخ).

لكن على صعيد آخر يجدر الأخذ في الاعتبار أن المؤسسة الأمنية باتت، عقب أحداث أيلول/سبتمبر، تقوم بدور أكثر أهمية في تحديد الموقف التفاوضي الإسرائيلي. فإذا كانت هذه المؤسسة اتخذت بصورة عامة موقفاً حذراً من سياسات حكومة الليكود خلال مراحلها الأولى نتيجة تغييبها عن القرار السياسي وكون المؤسسة العسكرية قد تحملت بنفسها القدر الأكبر من أعباء ومسؤوليات التفاوض بشأن اتفاق أوسلو - ٢، فإن القتال الفلسطيني - الإسرائيلي قد ساهم في دعم مطالبة المؤسسة الأمنية في تحديد المسار العام للمفاوضات المقبلة انطلاقاً من "الظروف والمعطيات الأخيرة الجديدة"، وهذا قد يؤثر في دور وحجم الأطراف السياسية الأخرى في الحكومة، وفي قدرتها على فرض رؤيتها على رئيس الحكومة، كما أنه أنشأ في المقابل بعض التلاحم والتقارب بين نتنياهو والمؤسسة الأمنية في ضوء لقاءهما بشأن ضرورة إعطاء الأولوية القصوى للاعتبارات "الأمنية".

خصائص في المنهج والمضمون

من الواضح أن هنالك ترابطاً وثيقاً بين الخصائص "الشكلية" للحكومة اليمينية، والناבעة أساساً من الاعتبارات الداخلية الذاتية، وبين الخصائص "المنهجية" التي تعكس سلوك الحكومة وأهدافها في تعاملها مع الجانب الفلسطيني، ومضمون سياساتها في هذا المجال. ويبدو بعض أهم هذه الخصائص على النحو التالي:

المفاوضات من أجل التفاوض

يمكن اعتبار هذا المنهج تكملة لسياسة حكومة شمير خلال الفترة التي عقبته مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١. والهدف من ذلك واضح، ويتركز على استغلال العملية التفاوضية من أجل تمرير السياسات الحكومية، وخلق الحقائق على الأرض من دون إلحاق الضرر بصورة إسرائيل الخارجية (وخصوصاً علاقاتها بالولايات المتحدة)، أو من دون الإيحاء بأن إسرائيل غير معنية بالسلام، وأيضاً من دون الاضطرار إلى تقديم التنازلات الميدانية أو السياسية الصعبة إلى الجانب الفلسطيني. وإذا كانت ادعاءات نتنياهو المتكررة بشأن "التزامه السلام" قد صبّت مباشرة في هذا الاتجاه، فإنه يمكن القول إن مواجهة أيلول/سبتمبر والاهتمام الدولي - ولا سيما الاهتمام الأميركي - بتحريك عملية السلام وتفعيلها قد يحدان من قدرته على الاستمرار في هذا المنهج في المرحلة المقبلة.

التركيز على الشكل بدلاً من المضمون

هذا المنهج أيضاً من تركة حكومة شمير. ويأتي هذا الأسلوب ليدعم سياسة

"التفاوض من أجل التفاوض"، وليساعد في رفع الضغط عن نتنياهو على صعيد القضايا التفاوضية الجوهرية. وفي حين أن لقاء عرفات - نتنياهو في أيلول/سبتمبر الماضي انطوى على أبعاد سياسية مهمة فيما يتعلق بتكريس اعتراف اليمين الإسرائيلي الرسمي بالسلطة الفلسطينية كمحاور تفاوضي، كما تؤكد ذلك على نحو خاص - وبالرعاية الأميركية المباشرة - خلال قمة واشنطن الرباعية في تشرين الأول/أكتوبر، فإنه لا يزال هنالك تساؤلات عما إذا كان مثل هذه اللقاءات سيتجاوز القضايا الشكلية في المرحلة الراهنة على الأقل.

استخدام عامل الزمن

وفي السياق نفسه، تقوم السياسة الإسرائيلية الحالية على محاولة استخدام عامل الزمن عبر خطين متوازيين آخرين: الأول إطالة أمد المفاوضات قبل الاتفاق إلى أبعد حد ممكن، والآخر إرجاء تنفيذ أي اتفاقات إلى آخر لحظة ممكنة. وتأتي مسألتنا الانسحاب من مدينة الخليل وإعادة الانتشار في المنطقة (ج) المنصوص عليهما في اتفاق أوسلو - ٢ لتشكلاً مثلاً واضحاً لأسلوب العمل الإسرائيلي الجاري. وإذا كانت الحكومة العمالية السابقة لم تتورع عن المماطلة (وخصوصاً في شأن مدينة الخليل)، فإن الحكومة الإسرائيلية الحالية ستسعى على الأرجح لتطوير هذا المنهج أداة أساسية لمنع التغييرات الجديدة على الأرض لمصلحة الجانب الفلسطيني، وخصوصاً في ظل المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية الدامية الأخيرة.

حفظ مسافة بين رئيس الحكومة

والعملية التفاوضية

إن هذا المنهج يعكس أولاً سعي نتنياهو للابتعاد عن صورة "الحميمية" بينه وبين الزعامة الفلسطينية، كما بدا الوضع بالنسبة إلى زعامة حزب العمل، ويعكس ثانياً محاولة الإبقاء على هامش من حرية العمل والمناورة لدى رئيس الحكومة عبر تكليف الممثلين أو المبعوثين من "الصف الثاني" القيام بالاتصالات الحساسة أو "الملوثة" لدى الرأي العام اليميني في إسرائيل. وإذا كان هذا المنهج قد أصابه بعض التآكل بعد قمة عرفات - نتنياهو الأولى، وخصوصاً عقب قمة واشنطن، فإنه ليس واضحاً ما إذا كان نتنياهو سيستمر في محاولة التملص من مثل هذه القمم واللقاءات، أم أنه سيضطر إلى اللجوء إليها أداة حقيقية لحل الأزمات مع الجانب الفلسطيني.

الإقلال من شأن القيادة الفلسطينية

يبدو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، علاوة على محاولته حفظ مسافة سياسية ونفسية بينه وبين القيادة الفلسطينية، كان ينظر إلى مختلف سبل الإقلال من شأن

القيادة الفلسطينية وإهانتها حين تتاح الفرصة لذلك. والغرض هنا كان نفي صورة الندية أو الاحترام المتبادل، وإظهار إمكان التحكم الإسرائيلي في أبسط تحركات القيادة الفلسطينية والمسؤولين الآخرين في السلطة الفلسطينية، مثلما ظهر في قرار نتنياهو بمنع تحليق طائرة الهليكوبتر التابعة للرئيس الفلسطيني في الأجواء الإسرائيلية. وإذا بات من الأصعب على نتنياهو الاستمرار في نفي صفة الندية عن القيادة الفلسطينية بعد قمة واشنطن، وأصبحت تصريحاته تدل على "تليين" واضح لموقفه الشخصي من الرئيس الفلسطيني، فليس من المستبعد أن يعود إلى المنهج السابق إذا ما كان الغرض لي ذراع القيادة الفلسطينية، أو دفعها نحو التآزيم والتصعيد.

محاولة التلاعب بالتناقضات

الفلسطينية الداخلية

يسعى الجانب الإسرائيلي لشق الصف الفلسطيني واستغلال التناقضات والخلافات الداخلية الظاهرة أو الحقيقية بين أقطاب القيادة الفلسطينية. وفي هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى محاولة الأوساط اليمينية تلميع صورة أبو مازن (محمود عباس) في مقابل أبو عمار، وإبراز ما عنده من "لين" وصفات "العقلانية" مقارنة بـ "صعوبة" و"عشوائية" أسلوب الرئيس الفلسطيني، علاوة على محاولة التلاعب بما تفترضه من تناقض بين مختلف الدوائر الفلسطينية (أبو مازن/ أبو علاء، على سبيل المثال). وفي هذا السياق أيضاً، يسعى الجانب الإسرائيلي للتلاعب بعدم اليقين المحيط بمسألة الخلافة الفلسطينية، وذلك عبر الإيحاء بأن هنالك بدائل من القيادة الحالية "يمكن التعامل معها" وقد تكون "أكثر تجاوباً مع مستلزمات السلام" من القيادة الحالية. وليس في السعي الإسرائيلي لإيجاد بديل من القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية أي أمر جديد، غير أنه لا بد من الأخذ في الاعتبار زيادة المصلحة الإسرائيلية - وخصوصاً مصلحة الحكومة الحالية - في إضعاف تماسك هذه القيادة، وإحداث اختراقات داخلها لإضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني، وربما إحداث فراغ في رأس الهرم السياسي الفلسطيني يصعب ملؤه.

التقارب والتنسيق مع الأردن

في الأعوام الأخيرة، طرأت على سياسة الليكود تجاه الأردن تغيرات جوهرية. ومن الجدير بالذكر أن نتنياهو نفسه ساهم مساهمة حيوية في إنشاء جو من الثقة المتبادلة بين الأردن والليكود حتى حين كان زعيماً للمعارضة وقبل نجاحه في الانتخابات الأخيرة. وقد أدت جهوده في هذا المجال إلى تخلي الليكود عن شعاراته القديمة العهد القائلة إن شرق الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين، وهو الأمر الذي

طمأن الأردن كثيراً حيال مخاوفه من احتمالات اتباع حكومة يمينية سياسة الترحيل (الترانسفير) من غربي نهر الأردن إلى شرقيه. وجاءت معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية سنة ١٩٩٤ لتكرس العلاقات الجديدة بين البلدين، ولتنفي كثيراً من المخاوف الأردنية السياسية والأمنية الماضية، ولتقرّ بدور أردني مباشر في إدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. ومهما يكن الأمر، فإن إحدى ركائز سياسة الليكود الحالية هي التطلع إلى دور أردني فعال في الضفة الغربية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية الممكنة، وحث الأردن على المشاركة مباشرة في أي صيغة للحل النهائي في الضفة الغربية والقدس على أساس نمط ما من أنماط التقاسم الوظيفي الثلاثي بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين. ويرى رئيس الحكومة الإسرائيلية أن صعوبة الوصول إلى حل ثنائي مرضٍ مع السلطة الفلسطينية وحدها سيزيد في الضغوط على هذه الأخيرة، فإما أن تخلي الساحة لـ "عودة" أردنية ما إلى الضفة الغربية، وإما أن ترضخ لتفاهات أردنية - إسرائيلية بهذا الشأن قد تلاقي ترحيباً إقليمياً ودولياً في غياب أي "بديل واقعي" آخر. ويبقى أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ترى في مثل هذا الدور الأردني المفترض بديلاً من الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنها ترى في النفوذ السياسي الأردني في الضفة الغربية نخرًا يمكن الاستفادة منه في حال بروز فراغ قيادي لدى الجانب الفلسطيني، أو شردمة الوضع الداخلي الفلسطيني نتيجة وصول المفاوضات مع إسرائيل إلى الطريق المسدود.

وعلى خلفية مثل هذه التصورات السياسية - الاستراتيجية، يسعى نتنياهو للتمسك بالورقة الأردنية أداة للضغط على الجانب الفلسطيني في المفاوضات، وفي الوقت عينه، يبدو رئيس الحكومة الإسرائيلية حريصاً حرصاً خاصاً على الاستمرار في التنسيق مع الجانب الأردني عند اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالمسار الفلسطيني، وإعلام الأردنيين بها مسبقاً، كما دلت على ذلك زيارات مبعوث نتنياهو الخاص دوري غولد المتكررة لعمّان. غير أن آلية عمل نتنياهو المهتزة وغير المستقرة أدت إلى انحراف خطّ عن الخط الذي حدده رئيس الحكومة الإسرائيلية نفسه تجاه الأردن. فموقف نتنياهو المتشدد حيال المسار الفلسطيني وإغفاله التشاور المسبق مع الأردن فيما يتعلق بفتح النفق الإسرائيلي في القدس (على الرغم من زيارة غولد لعمّان قبل ذلك بساعات) قد ساهما في نشوء أزمة ثقة حادة بين الطرفين، عبّر الملك حسين عنها بوضوح خلال قمة واشنطن. لكن مع ذلك، يفترض أن يبذل نتنياهو أقصى جهده لإعادة الثقة إلى العلاقات الأردنية - الإسرائيلية والارتقاء بها من مستوى التفاهم والانسجام على الصعيد السياسي العام (macro)، كما في عهد حزب العمل السابق، في اتجاه التفاهم والانسجام على مستوى الجزئيات (micro). لكن يبقى أن الأردن

سيكون أكثر احترازاً على الأرجح حيال مثل هذا التوجه الإسرائيلي، قياساً بما سبق.

الاقتصاد قبل السياسة

تطرح الحكومة الإسرائيلية الحالية مفهوماً فحواه أن هنالك حاجة ملحة إلى معالجة الوضع الاقتصادي الفلسطيني المتردي، ورفع مستوى المعيشة الفلسطينية، وتسهيل الأمور الاقتصادية اليومية في المناطق الفلسطينية بصورة عامة. ولهذا التوجه أكثر من سبب: يرى كثيرون في المعسكر اليميني أن الحصار الاقتصادي للمناطق الفلسطينية وسياسة الإغلاق التي نفذتها الحكومة العمالية السابقة ساهما في تكريس مبدأ "الفصل"، وساعدا بالتالي في رسم الحدود - ولو نظرياً - بين إسرائيل والفلسطينيين، وهو ما يصب في اتجاه تقسيم "أرض إسرائيل" ودعم فرص قيام الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وهذا يتعارض طبعاً مع مجمل توجهات اليمين الإسرائيلي السياسية والعقائدية. وعلى صعيد آخر، يبدو أن لدى الجانب الإسرائيلي اقتناعاً بأن معالجة المطالب الفلسطينية الاقتصادية ستحول دون تصعيد المطالب الفلسطينية السياسية. وبكلام آخر: إن إشباع الحاجات الفلسطينية المادية سيطمس الاندفاع الوطني الفلسطيني، ويخفف من زخمه، ويساعد في النهاية في إقناع الفلسطينيين بالحد من طموحاتهم السياسية وقبول ما هو أقل مما يسعون له كحد أدنى في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، يمكن لرئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية قطف ثمار المبادرة "الحسنة النية" تجاه الفلسطينيين، وإبراز الفارق بين انفتاح حكومة الليكود وتفهمها للعامل الإنساني الفلسطيني، مقارنة بسياسات القهر والتجويع التي اتبعتها حكومة العمل السابقة. وبحسب وجهة النظر هذه أيضاً، لا يمثل الإغلاق سلاحاً فعالاً ضد "الإرهاب" الفلسطيني (لم يقم أحد من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بأي من العمليات الانتحارية الأخيرة)، كما أن الأوضاع الاقتصادية المتردية تشكل عاملاً دافعاً لـ "التطرف الفلسطيني" لا رادع له. ويمكن توقع تكثيف الجهود الإسرائيلية الرامية إلى تقديم الاقتصاد على السياسة عقب مواجهة أيلول/سبتمبر الماضي.

خلق الحقائق من دون ضجيج

تبدو حكومة نتنياهو ملتزمة محاولة خلق الحقائق الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء. ومن الأرجح أن يسعى نتنياهو لتمير هذه السياسة بأقل ضجة ممكنة، تفادياً لردات الفعل المحلية والدولية السلبية، وهو يعلم بأن هنالك اهتماماً دولياً متجدداً بمسألة الاستيطان، بعد انحسار هذا الاهتمام في ظل حكم اليسار الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن نهج رئيس الحكومة الإسرائيلية يتركز على الادعاء - المحق - أن حكومة رابين - بيرس نفذت أضخم عملية استيطان

في المناطق الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٧ من دون إثارة ردات فعل سلبية فلسطينية أو عربية أو دولية تُذكر، وبالتالي، ليس هنالك ما يبرر اتخاذ المواقف المغايرة تجاه الحكومة الحالية، علماً بأنها ستعمل في الأساس على "توسيع" الاستيطان القائم والسماح بنموه طبيعياً، بدلاً من الشروع في استيطان جديد على نطاق واسع. والواقع أن نتنيها هو حرص على إبراز إنجازات الحكومة العمالية في مجال الاستيطان خلال طرحه هذا الموضوع مع الأطراف الخارجية، وذلك إخراجاً للإدارة الأميركية التي تخلت عملياً عن اعتراضها على الاستيطان خلال عهد رابين - بيرس من جهة، واستباقاً للانتقادات المحتملة من اليسار الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى. ومع أن من المتوقع أن تسعى دوائر المستوطنين (مثل ييشع [مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة]) للتعاون مع وزير البنية التحتية شارون من أجل تطوير الوجود الاستيطاني في الضفة والقطاع، فمن الأرجح أن يحاول نتنيها هو التحكم في هذه العملية بغية الحد من صورتها الخارجية السلبية، وعدم إعطاء الجانب الفلسطيني ذخيرة سياسية أو معنوية كافية لمواجهةها. ومن هنا، يمكن توقع حصر الاستيطان في الخطوات الصغيرة نسبياً - على الأقل في المرحلة الأولى - غير اللافتة للانتباه المحلي أو العالمي عامة، مثل نشر البيوت المتنقلة في المناطق المنوي تعزيز الاستيطان فيها، ثم تطوير هذا الوجود في وقت لاحق بحسب الأوضاع والفرص المتاحة. لكن الأرجح هو أن قدرة نتنيها هو على التحرك في مجال الاستيطان باتت أضعف مما كانت عليه قبل انفجار أيلول/سبتمبر الماضي. ويمكن القول إنه سيكون من الأصعب على رئيس الحكومة الإسرائيلية، في المرحلة الراهنة على الأقل، القيام بالخطوات "الاستفزازية" على غرار فتح نفق القدس أو غير ذلك على صعيد تكثيف الاستيطان، لا بسبب ردات الفعل الفلسطينية المحتملة فحسب، بل أيضاً نتيجة تسليط الأضواء المحلية والدولية بصورة خاصة على مسلك الحكومة الإسرائيلية بعد المواجهة الأخيرة.

غياب الالتزام الفعلي باتفاق أوسلو

بغض النظر عن مفاوضات إيرز، وعلى الرغم من ادعاء نتنيها هو أن حكومته مستعدة لاحترام ما تم الاتفاق عليه في أوسلو وفي الاتفاقات اللاحقة، فإنه يمكن القول إن هذا الالتزام اللفظي لا يواكبه التزام حقيقي بالمبادئ والمفاهيم التي قامت عليها عملية السلام الجارية مع الجانب الفلسطيني حتى الآن. ولا تزال عقيدة "إسرائيل الكبرى" تشكل المحرك الرئيسي لتوجهات الحكومة اليمينية حيال الفلسطينيين، وبالتالي فإن الغرض المطلوب من المفاوضات هو ضبط، أو تعديل أي اتفاق مع

الفلسطينيين بما يتلازم مع هذه العقيدة ويخدمها. ومن هنا، فإن سياسات الليكود تتركز على "الحد من أضرار أو سلو"، وحصر الاتفاقات مع الفلسطينيين ضمن إطار المفهوم الليكودي للحكم الذاتي المحدود، والحيلولة دون إمكان تطوير ذلك في اتجاه بناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي هذا السياق، يريد الليكود التخلص من أعباء حكم الكثافة السكانية العربية، والحد من احتمالات الاحتكاك اليومي بالفلسطينيين، والوصول إلى صيغة تخول اليمين إطباق سيطرته على الأرض الفلسطينية بأكبر قدر من الهدوء وبأقل خسارة مادية أو سياسية ممكنة. وهكذا، يصبح اتفاق أو سلو (المعدل بحسب مفهوم الليكود) النهاية لا البداية فيما يتعلق بمصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ويصبح في الإمكان "التعايش" مع أو سلو باعتباره تجسيدا للأفكار الليكودية القديمة العهد بشأن طبيعة التسوية النهائية مع الفلسطينيين.

غياب الوضوح السياسي - الأيديولوجي

على الرغم من تمسك الليكود بمفاهيمه المتأصلة حيال القضية الفلسطينية، فإن الحكومة الحالية تتميز بغياب الرؤية السياسية - الأيديولوجية الواضحة تجاه كيفية تحقيق أهدافها. ويبدو أن الدافع الأيديولوجي لدى نتنياهو نفسه لا يحتل المكانة المعنوية أو النفسية ذاتها التي احتلها لدى قادة الليكود التاريخيين، أمثال بيغن وشمير. وتأتي نزعة نتنياهو الانتهازية - البراغماتية لتلجم العنصر العقائدي في توجهاته إلى حد ما، ولتفقد من زخم العامل الأيديولوجي في تقرير السياسات الإسرائيلية. ويصب هذا في اتجاه زيادة احتمالات التخبط أو البلبلة في عملية صنع القرار الإسرائيلي، وزيادة الضبابية بشأن نيات رئيس الحكومة الإسرائيلية واستقراره على خط سياسي معين. والواقع أن نتنياهو - أو اليمين ككل - لم ينجح في تطوير تصور واضح ومتكامل لكيفية تنفيذ سياساته، ومدى إمكان تطبيق هذه السياسات ميدانياً في مواجهة شتى أشكال المعارضة الفلسطينية والعربية والدولية والإسرائيلية الداخلية. واليمين الإسرائيلي لا يملك إجابات مقنعة عن الأسئلة المثارة في شأن برامجه المختلفة: كيف سيتم فعلاً الوصول إلى "سلام آمن" من دون التنازل عن الأرض؟ هل في الإمكان الوصول إلى حل مستقر للقضية الفلسطينية من دون دولة فلسطينية؟ كيف سيتم إقناع الأردن بمشروع التقاسم الوظيفي في الضفة الغربية؟ كيف سيتم الاستمرار في الانفتاح والتطبيع مع العالم العربي في غياب حل مرضٍ للقضية الفلسطينية؟ إلخ. ومن الأرجح أن تزداد الضغوط الخارجية والداخلية على نتنياهو لتوضيح مواقفه من مثل هذه القضايا الحيوية، وذلك مع تآكل قدرته على اللجوء إلى مجرد الشعارات كبديل من السياسات العملية، وكنتيجة حتمية لتطور

الأوضاع على الأرض.

فصل القضية الأمنية عن المفاوضات

شكلت القضية الأمنية صلب معركة نتنياهو الانتخابية. وقد نجح، على ما يبدو، في استغلال مخاوف الجمهور اليهودي من تردي "الأمن الشخصي" الإسرائيلي خلال الأشهر السابقة للانتخابات. غير أنه وجد بعد وصوله إلى السلطة أن مسألة "الأمن الشخصي" الإسرائيلي باتت تعتمد فعلاً، وإلى حد بعيد، على مستوى التعاون بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية في هذا المجال، وأن حرية العمل الإسرائيلية والقدرة على المبادرة من طرف واحد باتتا محدودتين جداً عقب انتشار السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع. وخوفاً من أن تصبح المسألة الأمنية رهينة لدى الجانب الفلسطيني وأداة للضغط الفلسطيني السياسي المباشر أو غير المباشر على إسرائيل، عمل الجانب الإسرائيلي في الآونة الأخيرة على محاولة فصل القضية الأمنية عن المسار العام للمفاوضات مع الفلسطينيين. وهكذا، أصر الجانب الإسرائيلي على تأليف لجنة خاصة لمناقشة "الأمن" في مفاوضات إيرز الأخيرة بمعزل عن المفاوضات الأخرى، وذلك انطلاقاً من محاولة تكريس الأولوية الأمنية الإسرائيلية بعد انفجار أيلول/سبتمبر، والاستمرار في جعل التقبل الفلسطيني للمتطلبات الإسرائيلية الأمنية، بما في ذلك "مكافحة الإرهاب"، شرطاً مسبقاً لإنجاح المفاوضات. وبكلام آخر: إن إسرائيل لن تقبل بأن تكون "مكافحة الإرهاب" جزءاً من صفقة فلسطينية أو "رد جميل"، في مقابل تنازل إسرائيلي في مجالات أخرى. والواقع أن نتنياهو يعتبر هنا أنه يقف على أرض صلبة للغاية، يحظى فيها بدعم خارجي كامل، وبدعم أميركي بصورة خاصة، بحيث لا يمكن للجانب الفلسطيني المناورة في هذا المجال. وبهذا يسعى نتنياهو لتجريد الفلسطينيين من أي قدرة على الالتفاف حول المواقف السياسية الإسرائيلية عبر الورقة الأمنية.

التنازل تحت الضغط فقط

يسعى نتنياهو لإبعاد تهمة "التنازل" عن تعامله مع الجانب الفلسطيني، كما تجلى ذلك بوضوح خلال قمة واشنطن الرباعية. وكان اليمين الإسرائيلي قد خاض حملة شرسة ضد "تنازلات" حزب العمل أدت، في نهاية المطاف، إلى إنشاء الأجواء المواتية لعملية اغتيال رابين في أواخر سنة ١٩٩٥. وهكذا، فمن خصائص الحكومة اليمينية الإيحاء بأنها ستدير المفاوضات مع الفلسطينيين بـ "صورة أخرى" ومن دون تقديم مزيد من "التنازلات" كتلك التي رافقت المرحلة الأولى من المفاوضات مع الفلسطينيين بعد أوسلو. ومع إدراك نتنياهو أن فرص التشدد في المعارضة أسهل منها في الحكم، فإن نهجه يدل على أنه لن يقدم أي "تنازل" ولو كان شكلياً إلا نتيجة

الضغوط الخارجية الشديدة التي يصعب مقاومتها. وتشكل مسألة اللقاءات بالرئيس الفلسطيني مثلاً لذلك، وإن كان هذا لم يعد من "محرّمات" نتنياهو، كما في أول عهده. وفي حين أن منهج نتنياهو يقوم على النفي الشديد لأثر الضغوط الخارجية عليه، فإن الواقع يشهد على عكس ذلك. لكن في المقابل، ربما يزيد إدراك نتنياهو هذا الانطباع في تصلبه وتشدده في المستقبل.

التصعيب من أجل دفع الطرف الآخر نحو الرفض

ومن مناهج الحكومة الإسرائيلية في تعاملها مع الجانب الفلسطيني أسلوب التصعيب والتعجيز بهدف دفع الطرف الفلسطيني نحو الرفض، وبالتالي تحميله مسؤولية فشل المفاوضات أو تعثرها. ويستند هذا المنهج إلى جملة من أساليب المماطلة والتأخير والتعطيل، التي طالما ميزت الإدارة الإسرائيلية للمفاوضات، مع فارق أن الحكومة الحالية أقل من الحكومة السابقة اهتماماً بالاستمرار في التفاوض على أساس اتفاق أوسلو، وأكثر منها اهتماماً برفع اللوم عن نفسها في حال فشل مثل هذه المفاوضات كلياً. وفي عملية الأخذ والرد المستمرة بشأن مسألة الانسحاب من الخليل، يجهد الطرف الإسرائيلي كي يضع الجانب الفلسطيني في موضع الرفض لـ "التعديلات" التي تطرحها إسرائيل (والتي يتم الحرص على عرضها تحت شعار "الأمن"، تحييداً للاعتراضات الأميركية - الدولية المحتملة)، وذلك بغية الوصول إما إلى تخريب الاتفاق كلياً، جراء "التعنت" الفلسطيني، وإما إلى فرض الموقف الإسرائيلي على الفلسطينيين من دون مقابل. ويمكن توقع مزيد من مثل هذا المنهج في تعامل إسرائيل مع جميع القضايا العالقة الأخرى ذات الصلة بتطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية، وفي استراتيجيا التفاوض الإسرائيلية حيال قضايا المرحلة النهائية.

الحد من سقف التوقعات الفلسطينية

تذهب الأوساط اليمينية إلى أن أحد أخطاء حزب العمل "المميتة" كان مساهمته في نفخ التوقعات الفلسطينية السياسية وتوريمها، وإعطاء الفلسطينيين انطباعات غير صحيحة بشأن ما يمكن تحقيقه وتوقعه من عملية السلام. وبحسب هذا الرأي، فإن إسقاط بند الاعتراض على قيام دولة فلسطينية من برنامج حزب العمل الانتخابي الأخير، وبعض الأصوات العمالية "المهادنة" حيال مستقبل المستوطنات، وضعف الموقف العمالي من القدس، كل ذلك ساهم في تضليل الفلسطينيين وزيادة اندفاعهم نحو تطلعاتهم غير الواقعية. ومن هذا المنظور، ترى الحكومة الحالية أن من الضروري تصحيح الخلل الناجم عن سياسات حزب العمل المضلّلة، ومواجهة الجانب الفلسطيني بحقيقة صعوبة (أو استحالة) التجاوب مع مطالبه؛ وهو ما سيؤدي إلى الحد من سقف

التوقعات الفلسطينية، ويزيد في "واقعيته"، ويخدم "السلام الآمن" الذي تسعى إسرائيل له.

الاعتقاد في إمكان إقناع الجانب الفلسطيني بالأطروحات اليمينية

بغض النظر عن أساليب المماثلة كافة، وعلى الرغم من التردد وغياب الصورة السياسية والاستراتيجية الواضحة، فإن نتنياهو يبدو مقتنعاً بأنه يمكن إقناع الجانب الفلسطيني بتقبل الأمر الواقع والتكيف إزاء طموحات الليكود وتطلعاته. والواقع أن نتنياهو قد يفضل الاتفاق على المواجهة مع الفلسطينيين، غير أنه يريد من الفلسطينيين الوصول إلى مثل هذه النتيجة بعد تفهم حقيقة الموقف الإسرائيلي واستيعابها. وبانتزاع ورقة الأمن من الأيدي الفلسطينية وتحييد أثرها في العملية السياسية - التفاوضية، يرى نتنياهو أنه بعد فترة من السجال والاحتجاج الفلسطيني العقيم، سيرضى الفلسطينيون بما يطرحه الليكود حفاظاً على الذات، ومن باب الاعتناء بالمصلحة الذاتية، وبعد أن يتبين لهم أن خياراتهم الأخرى كلها ستصل بهم إلى الطريق المسدود. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>